

التمييز الايجابي تجاه الاقليات ودوره في الحكومة الرشيدة : نظام الكوتا في العراق نموذجا

Positive Discrimination towards Minorities and a Role in Good Government: the Quota System in Iraq as a Model

م.د. هند محمد عبد الجبار

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت - العراق

Lect.D.Hind Mohammad Abduljabar

College of Political – Tikrit Uni. - Iraq

المستخلص

تعاني الاقليات في دول كثيرة من العالم ولاسما الدول العربية والعراق من التهميش وقلة التمثيل في النظام السياسي ووضع العوائق امام تمثيلها، لذلك تعد مشكلة امام تكوين حكومة رشيدة ممثلة للجميع، ان التهميش هو عبارة عن عملية معاكسة للتمثيل تمنع الأفراد من الحصول على القوة اللازمة التي تؤهلهم للحصول على حقوقهم، علماً أن هناك علاقة وثيقة بين تمثيل الاقليات ونظام الحكم الرشيد بالتأكد كلما زاد التمثيل كلما وصلنا الى حكومة رشيدة ممثلة للجميع، بالإضافة الى عدم وجود تناسق وتوافق بين متن الدستور والتشريعات النافذة وما يطبق على الواقع، لذلك لا بد من تعديل نصوص هذه القوانين على نحو يمكن لجميع الاقليات التمثيل بصورة مرضية، وان العراق منذ العام ٢٠٠٣ بدأ سياسات من اجل ابراز دوراً أكبر للأقليات وهذا ما شهدناه منذ دستور عام ٢٠٠٥ وما بعدها من تشريعات كانت اغلها تحاول اعطاء دور أكبر للأقليات.

الكلمات المفتاحية: التمييز الإيجابي – الحكم الرشيد – الأقليات – المحاصصة

Abstract

Minorities in many countries of the world, especially the Arab countries and Iraq, suffer from marginalization and lack of representation in the political system, and obstacles are placed in front of their representation. Therefore, it is a problem for the formation of a rational government that is representative of all. Marginalization is a process opposite to representation that prevents individuals from obtaining the necessary power that qualifies them. To obtain their rights, knowing that there is a close relationship between the representation of minorities and the good governance system. Certainly, the greater the representation, the more we reach a rational government that is representative of all, in addition to the lack of consistency and agreement between the text of the constitution and the legislation in force and what is applied in reality, so the texts of these laws must be amended. In a way that all minorities can be represented satisfactorily, Iraq since 2003 has begun policies to highlight a greater role for minorities, and this is what we have witnessed since the 2005 Constitution and subsequent legislation, most of which were trying to give a greater role to minorities.

Keywords: Positive discrimination - good government - minorities - quota

للبحث فرضية اساسية مفادها ان كلما اتسعت مشاركة الاقليات عن طريق اليات التمييز الايجابي كلما ادى ذلك الى دعم فئات معينة من الشعب، والوصول من خلاله الى الحكومة الرشيدة.

هيكلية البحث

يتناول البحث عدد من المحاور منها المحور الاول عرض مفهوم التمييز الايجابي والكوتا والمحور الثاني بعنوان خصائص كوتا الاقليات في العراق والمحور الثالث مدى مساهمة كوتا الاقليات في تعزيز المشاركة والوصول الى الحكومة الرشيدة ثم نهي البحث بخاتمة نوضح فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات .

المحور الاول: مفهوم التمييز الايجابي والكوتا.

اولاً: مفهوم التمييز الايجابي

يمكن تعريف التمييز الايجابي بأنه (تمييز لفئة معينة من فئات المجتمع، تختلف عن باقي فئاته في العرق، أو الدين، أو الجنس أو المقدرات الذاتية ذوى الاحتياجات الخاصة، أو الخ) وفي يومنا الراهن، يُنظرُ إلى التمييز الايجابي من زاوية كونه آلية رئيسية للحد من التمييز العرقي والمؤسسي. فبينما كانت الجهود السابقة على تبني هذه الآلية تهدف إلى التقليل من سلوك التمييز العرقي على مستوى الأفراد، فإن سياسة التمييز الايجابي أصبحت معنية بإزالة الإجراءات المؤسسية التي تقوض مبدأ تكافؤ الفرص، والغاية من هذه السياسة اشتملت على معالجة كل من التمييز العرقي الممارس حالياً والتمييز العرقي الذي مورس في الماضي تجاه الأقليات .

يتم التمييز الايجابي من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات التفضيلية، التي تعطى أفراد هذه الفئة الاولوية في المجالات المختلفة للحياة العامة كاللعملة والتعليم والتوظيف والتمثيل التشريعي بهدف إلغاء التمييز الذي مورس ضدها في السابق ، وتحقيق المساواة بينها وبين باقي فئات المجتمع من خلال منحها حقوقها التي سلبت منها في الماضي ، وقد تم ادراج مفهوم التمييز الايجابي في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، حيث نصت الاتفاقية الدولية للقضاء أشكال التمييز العنصري في المادة (٢،٢) على أن سياسات التمييز الايجابي قد يكون مطلباً على الدول التي وقعت على جميع الاتفاقية من أجل تصحيح التمييز المنهجي.

ثانياً: مفهوم الكوتا

ان اصل كلمة (كوتا) هي كلمة لاتينية وتعني الحصص او النصيب ، و يعود الاصل التاريخي في استخدام الكوتا الى مصطلح التمييز الايجابي عندما اطلق لأول مرة في زمن الرئيس الامريكى (جون كيندي) عام ١٩٦٠ ، الحصص هي عبارة عن قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية استناداً إلى معادلة محددة، ان وجود نظام الكوتا بالأصل هو لتمثيل فئة معينة من الشعب سواء ان كانت قومية او دينية .الخ، في مؤسسات الدولة لكون هذه الفئة من الشعب في اغلب الاحيان لا تستطيع الفوز حتى بمقعد انتخابي في الانتخابات ، لذلك فان وجود هذا النظام يعد نقطة ايجابية في الدول التي تتنوع فيها القوميات، اذا كان وجود نظام الكوتا يعد نقطة ايجابية فلا بد ان يكون نتاجه ايجابية ايضاً دون

١. المقدمة

ان التمييز الايجابي ونظام الكوتا يتشاركان في نفس المبدأ، واللذان اساسهما مبني على محاولة الوصول الى المساواة وتعويض الجماعات المهمشة، من اجل شعورهم انهم جزء من الحكومة ويتأثرون ويؤثرون فيها ان مشاركة الاقليات في النظام السياسي تنسجم مع مبادئ الديمقراطية" والحكومة الرشيدة والتي تناهض التمييز والاقصاء على اساس الجنس أو العرق أو اللون وتحقيق المساواة بين الجميع كفاهيم لتحقيق التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ان مشاركة جميع الاقليات تساهم في بناء المجتمع لما يمتلكه من امكانيات متنوعة يسهم في عملية "التنمية والوصول الى الحكومة الرشيدة التي تقوم على اتاحة الفرص للجميع في العمل والبناء دون وضع معوقات على اسس ضيقة تمنع البعض من المشاركة في صناعة القرار الوطني، وتشعرهم بعدم قدرتهم على المنافسة داخل البيئة السياسية الحالية، مما أضعف من مشاركة الأقليات في مؤسسات النظام، وقأل من فرصهم في الحصول على المناصب العليا في الدولة من دون الاعتماد على حصة الكوتا. كما تعتقد الاقليات أن حصول ممثلهم على بعض المناصب والمكاسب عن طريق الكوتا لا يعدو أن يكون رمزياً يفتقر للفاعلية. وفي ظل سيطرة التيارات الكبرى على جميع مفاصل الدولة، وعليه ومن منطلق المساواة ومنع التمييز يجب افساح المجال لهم ليؤدوا دورهم في البناء ومنحهم القوة اللازمة لتثبيت حضورهم من خلال المساهمة والمشاركة في كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادي وازالة كافة الظروف التي تشكل عائقاً امام ممارسة حقوقهم عن طريق سن التشريعات التي تحفظ حقوقهم ومن اجل الاحاطة بهذا الموضوع وازاد اهم الامور المتعلقة به سيقسم هذا البحث الى عدد من المحاور المحور الاول عرض مفهوم التمييز الايجابي والكوتا والمحور الثاني بعنوان خصائص كوتا الاقليات في العراق والمحور الثالث مدى مساهمة كوتا الاقليات في تعزيز المشاركة والوصول الى الحكومة الرشيدة ثم نهي البحث بخاتمة نوضح فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات .

١,١ اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال دراسة مبدأ التمييز الايجابي ونظام الكوتا، والذي نشأ من اجل التقليل من الفوارق التي تعاني منه بعض شرائح المجتمع العراقي سواء كانت (النساء - الاقليات) وتحويله الى تمييز ايجابي بصورة مشرعة ضمن مواد دستورية، ومحاولة لتعويضهم عما عانوه من فترات تهميش، لذلك يحاول البحث عرض اهمية نظام الكوتا وانعكاسه على العملية السياسية والوصول الى الحكومة الرشيدة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الاجابة عن تساؤلين هما هل ان نظام كوتا الاقليات ساهم في زيادة تمثيلهم ومن ثم الوصول الى حكومة رشيدة ممثلة للجميع. والسؤال الاخر وهل ان اقرار نظام كوتا الاقليات ضمن الدستور العراقي كفل تمثيل عادل في الحكومات المتعاقبة .

فرضية البحث

الأقليات من تأكيدها على أن مجلس النواب يتكوّن من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق يمثّلون الشعب العراقي بأكمله، يبتخبون بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه .

ان العراق خصص في قوانين الانتخابات ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب العراقي للنساء، وخصص مقاعد أخرى للأقليات وهذا الاجراء يعتبر "تميزاً إيجابياً" لضمان تمثيل أفضل للمجتمع في مجلس النواب، عبر اعتماد نظام الكوتا، وكان تقسم المقاعد المخصصة للأقليات بالشكل التالي :

أ- (٣٢٩) ثلاثمائة x وعشرين مقعداً لجميع محافظات العراق لذلك مجلس النواب يتكون حسب الدستور بنسبة مقعد واحد لكل (١٠٠ ألف نسمة) .

ب- تمنح المكونات حصة (كوتا) من العدد الكلي للمقاعد العامة لمجلس النواب على ان لا يؤثر ذلك على حصتهم في حال مشاركتهم في القوائم العامة، الذي يشكلون فيه نسبة ٣٪ من مجموع مقاعد البرلمان وهي منظمة بحسب مبدأ الكوتا، وتكون على النحو الآتي:

١: المكون المسيحي (٥) خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد و نينوى وكركوك ودهوك واربيل.

٢: المكون الايزيدي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

٣: المكون الصابئي المندائي (١) مقعد واحد في محافظة بغداد.

٤: المكون الشبكي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

٥: مكون الكورد الفيليين (١) مقعد واحد في محافظة واسط.

ج - تكون المحافظة التي خصص لها مقعد من مقاعد الكوتا دائرة انتخابية واحدة لتمثيل مقعد الكوتا المخصص ضمن مقاعد مجلس النواب وفقاً للحدود الادارية لها.

تغيير صورة الدوائر الانتخابية لمرشحي الأقليات، فبعد أن كانت دائرة واحد للمسيحيين والكرد الفيليين ودوائر أصغر على مستوى المحافظات في انتخابات ٢٠٢١ ، اختلف الأمر موضوع تقسيم الدوائر بعد أن وضع التعديل الثالث تقسماً غريباً للدوائر الانتخابية، وهو أن تكون محافظتي دهوك واربيل دائرة انتخابية لانتخاب ممثلين اثنين عن المكون المسيحي، ومحافظات بغداد، واربيل، وكركوك دائرة انتخابية ثانية لانتخاب ثلاثة نواب آخرين عن المكون المسيحي، في حين ينتخب ممثل الصابئة المندائيين على مستوى العراق، أما ممثلو الشبكي واليزيديين والكرد الفيليين فينتخبون في المحافظات التي حددت لهم، وهي نينوى لانتخاب مرشح إيزيدي وآخر شبكي وواسط لانتخاب مرشح عن الكرد الفيليين

المساس او التدخل في شؤون الاخرين .

وهناك ثلاثة أشكال للكوتا وهي :

- الكوتا القانونية أو الدستورية التمثيلية التي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، مثل الكوتا المطبقة في العراق حيث ينص الدستور العراقي على نسبة ٢٥٪ من المقاعد أن تكون مخصصة للنساء في مجلس النواب وأيضاً في الأردن حيث خصص القانون ١٠٪ من المقاعد للنساء .

- الكوتا الترشيحية : التي قد تكون مقننة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها مثلما هو الحال في فلسطين حيث نص قانون الانتخاب في عام ٢٠٠٥ على أنه "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: الأساء الثلاثة الأولى في القائمة، الأربعة أساء التي تلي ذلك، كل خمسة أساء تلي ذلك ."

- الكوتا الطوعية : التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم مثلما هو الحال في العديد من الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج.

المحور الثاني: خصائص كوتا الاقليات في العراق

بعد التغيرات التي حصلت في العام ٢٠٠٣ وتحول النظام السياسي الى نظام ديمقراطي وتحول نظام الحكم حسب دستور عام ٢٠٠٥ الى النظام البرلماني وما تشمله مقتضيات الديمقراطية اصبح من الضروري تطبيق نظام يخدم أكبر شريحة من المجتمع العراقي ولاسيما ان العراق يعتبر من البلدان المتعددة اثنية ودينية.

ان الوصول الى حكومة رشيدة لا يمكن الوصول اليها الا في حالة معالجة ما اصطلح على تسميته بـ (أزمات التنمية السياسية)، أي تلك الأزمات التي مجلها يتم تحقيق التنمية السياسية والوصول الى نظام ديمقراطي وحكومة رشيدة، والتي هي تتطوي بصورة أساسية على ست أزمات تعرض كلها بصورة مجتمعة في آن واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب أن تعالج كلها على التعاقب في المجتمع، وهذه الأزمات الست هي: أزمة الهوية أزمة المشروعية أزمة المشاركة أزمة الاندماج أزمة التغلغل افتراضاتها النظرية الواسعة حول المجتمعات المتخلفة وأزمة التوزيع

لذلك تعد أزمة المشاركة احدى ازمات التنمية وتحاول الدولة حل أزمة المشاركة بالعديد من الآليات منها الكوتا الخاصة بالمرأة والاقليات والديمقراطية التوافقية لأجل ان يشارك طيف كبير من الناخبين وعن طريق تلك المشاركة سيشعر المواطنون بالرضا عن النظام السياسي والذي حصلته تكوين حكومة رشيدة، وبالنسبة للعراق ضمن الدستور العراقي للأقليات حق الترشيح والتمثيل السياسي، لأنهم عراقيون يتساوون مع سائر المواطنين في الحقوق، سواء كان ذلك في مجلس النواب أم في مجالس المحافظات، إذ نصّت المادة (٢٠) من الدستور على: « للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت، والانتخاب، والترشيح كما تُعدُّ المادّة (٤٩) الفقرة أولاً مَهْدَةً لكوتا

خصصت للأقليات العرقية والدينية في البلاد، في حين يعتقد عدد من ممثليها أن دورهم لن يكون مؤثراً داخل قبة مجلس النواب في ظل هيمنة أحزاب السلطة على المشهد الانتخابي.

٣- ان الأقليات الدينية الرئيسية أصبحت على يقين أن الكتل الكبيرة لا تزال تمارس ذات السياسة التي اتبعتها منذ سقوط النظام في العام ٢٠٠٣، لغرض الهيمنة على مقاعد الأقليات الدينية، وبالتالي مصادرة برامجها الانتخابية وحقوق ناخبها وبشكل عام، تعتقد الأقليات الدينية في العراق أن حقوقها "مسلوقة لعدم تمثيلها في مراكز صنع القرار السياسي، كما أن الأقليات الدينية لا تشغل المناصب التنفيذية أو الثانوية في الوزارات العراقية.

المحور الثالث: مدى مساهمة كوتا الاقليات في تعزيز المشاركة والوصول الى الحكومة الرشيدة

أن التمييز الإيجابي لا يمكن أن يكون تعويضاً عادلاً عن أخطاء الماضي فالمظالم التاريخية التي نسعى اليوم إلى معالجتها ربما تؤدي إلى ظلم فئات جديدة من المجتمع، ولأن التمييز الإيجابي في العراق اعتمد على العرق معياراً لتوزيع المنافع لذلك يمكن أن يعاد الظلم نفسه الذي مورس في الماضي وبنفس الطريقة ولو نظرنا بصوره دقيقة إلى نظام كوتا الاقليات نرى ان المسيحيين لم يمنحوا حقهم الطبيعي الذي يتناسب مع وجودهم وتاريخهم، ويكمن الجزم ان الكوتا المطبقة ما هي إلا وجاهات إعلامية لإظهار الانتخابات العراقية بوجه حسن أمام "المجتمع الدولي"

ويُعزى تراجع أركان الوحدة الوطنية العراقية إلى انتشار عمليات القتل والحطف والتهجير في عموم العراق، وربما كان المسيحيون هم أكثر الجماعات التي تعرضت للتنكيل والتهجير والتفجير لكنائسهم . وفي الموصل وتحديداً بعد سيطرة تنظيم الدولة عليها، أمهل المسيحيون الموصلين أسبوعاً واحداً لتقرير مصيرهم، و وزع التنظيم بياناً على سكان الموصل وضع للمسيحيين فيه أربعة خيارات: "اعتناق الإسلام، أو إعطاؤهم عهد الذمة بعد دفع الجزية (٤٥٠ دولاراً)، أو مغادرة المدينة من دون أي أمتعة، أو القتل". وجاء في البيان أن ممتلكات (النصارى) في المدينة تعود ملكيتها منذ الآن إلى "الدولة الإسلامية"، وذلك عقب وضع حرف الـ "ن" (نصارى) على منازل المسيحيين، ولم يمض الأسبوع إلا وأفرغت ثاني أكبر مدينة عراقية من عشرات الآلاف المسيحيين.

أما بالنسبة للأيزيديين، فقد تعرضوا إلى (مجزرة) كبيرة أثناء اقتحام تنظيم الدولة معقلهم الرئيس في مدينة سنجار، أن عدد المفقودين الذين لا يُعرف مصيرهم جزاء اختطاف تنظيم داعش لهم يبلغ نحو ٣٢١٠، من بينهم أطفال لا يُعرف أعدادهم على وجه الدقة. فضلاً عن ٦٨ مزاراً ومرقداً دينياً أيزيدياً جُرحها التنظيم.

وعدد الأيزيديين في العراق يقارب الـ ٥٠٠ ألف شخص بحسب اقوال الطائفة الأيزيدية وبحسب تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، وهذا العدد حتى بعد التهجير والمجازر التي تعرضوا لها على يد التنظيم الارهابي (داعش). كما يرى كثيرون أن الأقليات طُلمت مرتين: الأولى: حين تم منحها كوتا لا تتناسب مع حجمها الحقيقي وجنودها التاريخية، والأخرى حين لم تتكفل قوانين الانتخابات بحمايتها من سطوة الأحزاب الكبيرة

ورغم أن اضطهاد الأيزيديين جلب لهم اهتماماً دولياً دون بقية الأقليات العراقية

هذا مع النداءات المتكررة للأقليات للحد من حق انتخاب مقاعد (الكوتا) للناخبين من مجتمعاتهم فقط. وهكذا أصبحت الأقليات ناظرة إلى نظام «الكوتا» الحالي بوصفه صورةً من صور التلاعب السياسي، ان الاقليات لديهم اعتراضات قوية حول كيفية التنافس على هذه المقاعد يمكن للناخبين من جميع الخلفيات العرقية والطائفية التصويت لمقاعد الاقليات (الكوتا).

الذي يمكن للكتل القوية من غير الأقليات من انتزاع مقاعد (الكوتا) التي قَدِّمت ظاهرياً لمنحها تمثيلاً سياسياً، و الأسوأ من ذلك هو إدراج الأحزاب السائدة لمرشحين من خلفيات الأقليات في قوائمها الانتخابية، لتأمين تصويت الأقلية، أو ترشيح أعضائها كمرشحين في تحالفات الأقليات في محاولة لتأمين مقاعد (الكوتا) يُنظر إلى هؤلاء المرشحين على أنهم يُمثلون المصالح السياسية لأحزابهم، وليس تطلعات مجتمعاتهم ومطالبهم. وانه يصادر إرادة الناخبين المسيحيين" ويسمح للكتل السياسية المهيمنة على السلطة الاستحواذ على مقاعد الأقليات، أن الكتل البرلمانية لم تستجب لمطالب كل رؤساء الطوائف بضرورة تعديل القانون وما يسمح بحصول تمثيل حقيقي للمكونات في مجلس النواب المقبل.

ان الكوتا أفرغت من مضمونها، ولن يكون هناك ممثلون للمكونات في البرلمان المقبل وإنما سيكونون ممثلين للقوى الكبيرة والمهيمنة على السلطة"، وهذا معناه سيعطي فرصاً كبيرة لنفوز المرشحين المسيحيين المدعومين من أحزاب تملك نفوذاً سياسياً في دوائر انتخابية معينة". حصر قانون الانتخابات العراقي حق المنافسة على مقاعد الكوتا بين مرشحي الأقليات فقط، إلا أنه أتاح حق انتخابهم لجميع أبناء الدائرة الانتخابية، سواء كانوا من الأقليات أو غيرها. لذلك يمكن القول ان نظام كوتا الاقليات فيه من الميزات الإيجابية والسلبية فعلى الجانب الإيجابي ان تخصيص مقاعد تشريعية يعني الاعتراف بمجتمعاتهم عن طريق التمثيل الذي يتناسب مع حجم سكانهم الذي يؤدي الى تحقيق تمثيل عادل للمسيحيين والأيزيديين والصائبة المندائين والشبك والكرد الفيليين يتناسب مع وجودهم وعمقهم التاريخي بالعراق. اما في الجانب السلبي فيمكن تلخيصه ببعض النقاط أهمها

١- أن التمييز الإيجابي أضحي بيقيد معنى التمييز العرقي، لأنه قائم على أساس المعاملة المتباينة لا المعاملة المتساوية وهو ما يقودنا، وفقاً لهذا المنظور، إلى ترسيخ التباينات الاثنية والعرقية ما بين أفراد المجتمع ودخولها إلى المجال العام وعلى نحو مؤسستاتي هذه المرة وبالتالي، بدلاً من أن يكون التمييز الإيجابي وسيلة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، إذا به يتحول إلى عامل مثير للتور والعداوة ما بين مكونات المجتمع ومن خلال التشبث في الاحداث التاريخية وجعلها سبباً رئيسياً لانتفاع بعض الجماعات على حساب الجماعة المهيمنة .

٢- حصر حق المنافسة على مقاعد الكوتا بين مرشحي الأقليات فقط تسعة مقاعد فقط من أصل (٣٢٩) مقعداً في البرلمان العراقي المقبل

للأزمات بين أبناء الأقلية الواحدة وهناك نواب للأقليات في قوائم الكتل الكبرى، أي ضمن الأكثرية السياسية، فهل هؤلاء يمثلون كتلهم الكبرى أم يمثلون مكوناتهم الأقلية؟ هذه إشكالية مهمة تواجه الأقليات في مشاركتهم السياسية.

وفي الانتخابات الأخيرة في العراق في العام ٢٠٢١ حصد مرشحو الأقليات في العراق ٩٦ ألف و ٧٦ صوت في الانتخابات البرلمانية المبكرة في سباق الفوز بتسعة مقاعد حُصِّصت لهم ضمن نظام الكوتا. وحسب ما وضحناه في محاور البحث نستطيع القول ان جميع الاقليات في العراق وحتى في اقليم كردستان غير راضية على نظام الحصص وتشعر انها لا يلبى طموحاتها في مشاركة سياسية فعالة وحتى وان تم مشاركتها في السلطة التشريعية نرى ان حصولها على المناصب والوظائف الادارية قليلة ويتم من خلال مساومات، لذلك يجب على الحكومة ان تكون لديها نية صادقة في حل مشاكل الاقليات ومحاوله ارجاع العراق الى نظام جاذب لهم لانه وبحسب جميع المؤشرات معظم الاقليات تحاول الهجرة الى دول تشعر بأنها توفر لها حياة افضل، لذلك على الحكومة العراقية اذا كانت جادة في الوصول الى حكومة رشيدة عليها ان تكون جامعة لكل اطياف الشعب العراقي وتنتظر اليهم انهم يمثلون جزء مهم لا يمكن التنازل عنه.

الخاتمة :

ان النظام السياسي في العراق يعاني من ازمة في التعريف حيث ثمة تشويش في الفكر السياسي العراقي لىء تعريف مفهوم الأقليات، وليس مفهوم الاقليات هو المفهوم الوحيد الذي لا يمتلك حدود للتعريف بل هناك كثير من المفاهيم، وهذا شيء طبيعي لديمقراطية ناشئة وفتية في بلد عاش عقود من الدكتاتورية والالغاء والتهميش، فمصطلح الاقليات غير محدد وغير واضح المعالم، فقد طرح بشكل عابر في الدستور ولم يحدد الاقليات هل هي أقليات دينية أم أقليات إثنية (عرقية) أم أقليات قومية أو أنها أقليات عددية أم جماعات غير حاصلة على مشاركة حقيقية وعادلة في السلطة، فالمعروف أن مصطلح الاقلية طرح في النظام الديمقراطي مقابل الاكثرية فهو مصطلح سياسي بحث قبل أن يتحول الى مصطلح جيوسياسي.

ان تنامي تخوف الأقليات الدينية والعرقية على وجودهم الذي تحدده الأعمال الإرهابية المستمرة التي تستهدفهم مثلما تستهدف كل أبناء العراق من جميع المكونات، هذا التخوف يشير إلى خطر حقيقي يمس صميم حياة ووجود هذه المكونات في الحياة العراقية، ويستلزم من الدولة والمجتمع معا، اتخاذ تدابير قانونية وسياسية واجتماعية لحماية الأقليات الدينية من الإرهاب والعنف والتمييز على الأساس الديني أو الاثني، وتضمين المناهج التربوية والثقافية ما يجسد لغة التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي ومساهمتهم في بنائها، وتعديل بعض مواد الدستور وجعلها ملائمة لأجل تعايش الاقليات وضمان حقوقهم في كافة المجالات.

النتائج والتوصيات:

بعد ما تناولناه في البحث عن موضوع التمييز الايجابي نستطيع ان نصل الى النتائج الاتية

- ١- ان نظام كوتا الاقليات لم ينجح في التقليل من الضعف في التمثيل السياسي للأقليات، وارتبط ذلك بضعف الدور السياسي أيضا، في ظل عملية سياسية تقاسمت مغائرها الكتل والمكونات الكبيرة، وهشت

إلا أنهم ما زالوا ضحية صراع على السيطرة بين بغداد وأربيل، ولا سيما في منطقة سنجر التي يشككون غالبيتها، كما لا يزال أغلبية الأيزيديين يواجون ظروفاً قاسية، بحسب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين بلاستغارت، إذ لاحظت بعد مرور حوالي خمسة أعوام على سيطرة تنظيم الدولة على سنجر وما تلا ذلك من تحرير للمنطقة أن "الكثيرين لا يزالون يعيشون في الخيام، على قمة الجبل الذي هربوا إليه في ذروة الحملة الإرهابية ولا تختلف حال الأقليات الدينية الأخرى عن بقية المكونات المذكورة آنفاً، فالهائيون والككائيون والصابئة المندائيون وغيرهم تعرضوا للفقر الديني وعمليات التهجير القسري، وبعضهم تعرض للإبادة، حتى صارت بعض الأقليات على وشك الانقراض في العراق، وتكاد مناطقهم تكون بشكل شبه كامل ضمن مشاريع تغيير ديمغرافي تقوم به قوى إقليمية وتنفيذ مباشر من أطراف داخلية مسلحة سيطرت على أغلب هذه المناطق بعد تحريرها من سيطرة تنظيم الدولة.

وفي اقليم كردستان تختلف نسبة تمثيل كوتا الاقليات في برلمان كردستان عنها في مجلس النواب العراقي، اذ ان نسبة (٢,٣٪)، حددت لتمثيل الاقليات في مجلس النواب، بينما تبلغ نسبة مقاعد المكونات في برلمان إقليم كردستان نحو (١٠٪)، وهي على الرغم من كثرتها، الا انها لا تمثل بالضرورة ولا تعبر عن حقوق ورؤى المكونات، فضلاً، عن مطالبة مكونات اخرى في الإقليم ممن ليس لديهم تمثيل في برلمان كردستان، وهم (الككائيين و الأيزيديين)، وينص قانون رقم واحد لانتخابات برلمان كردستان المعدل المادة (٣ و ٦)، على تخصيص خمسة مقاعد للكلدان والسريان والاشوريين، يتم التنافس على هذه المقاعد من قبل ممثلي هذه المكونات، مثلها للتركيبان على ان يتم التنافس على هذه المقاعد من قبل ممثلي هذه المكونات، ومقعد واحد للارمن [٢]

ولكن يبدو أن نظام الكوتا غير كافي لضمان حماية الأقليات سواء من الاضمحلال أو من الانتهاك السياسي. ويمكن تسجيل بعض الملاحظات الواضحة على المشاركة السياسية للأقليات يمكن حصرها بعدد من النقاط:

- ١- تم اختيار ممثلي الأقليات على أسس شخصية وليست على أسس الكفاءة أو من التكنوقراط، معنى ذلك ، إن يتم محابة الأقلية من خلال تقريب شخص، وربما مع مصادرة حقوق الأقلية
- ٢- التناحر بين الأقليات، في كثير من الاحيان يتم استخدامهم في الصراعات السياسية بين الكتل الاكبر وتوظيف الاقلية الصغيرة في الصراع السياسي بين المكونات الكبيرة. ويمكن ملاحظة ذلك وشكوى الأقليات منه، وهذا ما يمكن ملاحظته في قضية المناطق المتنازع عليها وهي المناطق التي يتركز فيها غالبية الأقليات من الأيزيديين والشبك والكلدوآشوريين والسريان والأرمن والصابئة، وهي خاضعة للمادة ١٤٠ من الدستور، جعلها معرضة للشد والحذب فيما بين الكتل السياسية، مما حرما من استحقاقها المدنية والخدمية والمشاركة السياسية الحقيقية، ومن الطبيعي ستكون الأقليات الدينية الأكثر تضررا.

- ٣- ان الأقلية غالبا ما تكون منقسمة سياسيا بين أكثر من حزب يمثلها، مما يؤدي ذلك إلى أضعاف التمثيل السياسي للأقليات. ففي الأقلية الواحدة تتعدد التطلعات السياسية فمنهم اليساري ومنهم القومي ومنهم المتدين ومنهم الليبرالي، فكيف يمكن للكوتا أن تحل هذه المشكلة. ولا تكون سببا

- 5- عابد خالد رسول، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٢.
- 6- عصام بن الشيخ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعدلة الفرص والقيود، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، عمان، ٢٠١١.
- 7- غادة نير لبيب احسان، التداير الإيجابية في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٤.
- 8- راجموند ايه نوى واخرون، اساسيات ادارة الموارد البشرية، McGraw-Hill Education للنشر مؤسسة تعليم ماكجرو هيل، ٢٠١٤.
- 9- كيت ناش السوسولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ت: حيدر حاج اساعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣.
- 10- كولن كراوتش، "التغيير الاجتماعي"، في كولن هاي وأناند مينون (محرر)، السياسة الأوروبية، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٠٠٧.
- 11- وليد محمد الشناوي، مفهوم الكرامة الانسانية في القضاء الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، ٢٠١٤.

ثالثاً: التقارير والدراسات

- 1- تقرير منظمة عموري لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان للأقليات في العراق لعام ٢٠١١.
- 2- شاكر عبد الكريم فاضل، الاقليات الدينية في العراق بين خطر الارهاب وازمة المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للكلية - إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان، ٢٠١٣.

رابعاً: المصادر الاجنبية:

- 1- Richard T. Schaefer, Racial ethnic groups, Pearson Education Inc., New Jersey, 9th Ed., 2004 ..
- 2- Yolande Knell, 'Iraq's minorities fear for their future', BBC, Article published on 23 Sep. 2017, Date of access 8/9/2023
<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41277880>
- 3- Rikar Hussein, "Mass Christian Immigration From Iraq Makes Future of Church Uncertain," Voa news, February 26, 2017, "accessed 21912023".
<https://bit.ly/3riHTXv>

خامساً: المواقع الالكترونية:

- 1- انتخابات العراق. المسيحيون يطالبون بتغيير "قانون الكوتا" مقال منشور بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢١ تم الاطلاع بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٢٣. على الموقع الالكتروني
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1473938-%D8%A7>
- 2- براء الشمري، "العراق: عين الأحزاب الكبيرة على كوتا الأقليات في الانتخابات"، العربي الجديد، ١١/١١/٢٠١٨، تاريخ الدخول ٢٢/٨/٢٠٢٣.
<https://bit.ly/3dKM4FS>.
- 3- علاء الخطيب، كوتا الأقليات مصدر أزمات أم ضمان لحقوقهم، منشور بتاريخ : ٢٤/١١/٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع ٩/٩/٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني www.imn.iq/articles/view

- فيها الكتل والمكونات الصغيرة مما يتطلب ضمان تطبيق الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والقوانين النافذة وتوفير المساواة وعدم التمييز على الصعيد العملي.
- 2- إن الاستقرار والأمن ضروريان للعراق وللأقليات فيه لتتأهل حقوقها وحرياتها وتعميق الديمقراطية بكل خصائصها من الفصل بين السلطات، وسيادة القانون والتعددية السياسية والدينية وحرية المعتقد، ومنح الأقليات الدينية حرية حقيقية في ممارسة دياناتهم، وإشاعة ثقافة مجتمعية متسامحة حيال التنوع، والتمييز بين الحقل الديني والحقل السياسي، من شأن هذه الأسس أن تمكن الأقليات الدينية من المشاركة في الحياة العامة.

التوصيات

- 1- يجب ان يكون عددهد المقاعد المشغولة من قبل الاقليات على اساس الانتخاب المحصور فقط من قبل الاقليات الممثلين لتلك المقاعد وليس كما معمول به الان الدائرة الانتخابية الواحدة .
- 2- ضرورة عمل احصاء سكاني لمعرفة العدد الحقيقي للأقليات لأجل اعطائهم ما يستحقوه من عدد مقاعد يمثلهم.
- 3- من الضروري ان تحسب مقاعدهم بوزن أكبر او عمل اليه شبيهاً (بالفيتو) مما يساعد في قدرتهم على الاعتراض على القوانين في حالة كانت تمس حقوقهم او تقيدهم.
- 4- ان يكون من يتم ترشيحهم للدخول في الانتخابات ممن يحصلون على تأييد مجموعاتهم و مرجعياتهم، حتى يكونوا خير من يمثلهم في البرلمان وبعيدين عن استبدادهم من الكتل الأكبر ويكونون اداة لخدمة مصالحهم وليس خدمة من قام بانتخابهم .

المصادر:

أولاً: الدساتير والقوانين

- 1- الدستور العراقي المادتان (٢٠) و(٤٩).
- 2- قانون انتخابات مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي في اقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ المعدل في المادة
- 3- قانون انتخاب برلمان كردستان العراق رقم ١ لسنة ١٩٩٢

ثانياً: الكتب

- 1- ابتسام الكتبي وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية ٣٠ مفكراً في مستقبل الثورات العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.
- 2- أميرة المعاريحي، تمثيل المرأة في المجالس النيابية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- 3- بلقيس بدري و سامية النقر، الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، الخرطوم، ٢٠١٣ .
- 4- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاهتها، دراسة مقارنة، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩.

بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٩/١ على الموقع

<https://al->

akhbar.com/Arab/35085

٧- مقاعد كوتا الأقليات جمعت ٩٦ ألف صوت، مقال منشور في موقع كورد ناو،

بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٩/١٠، على الرابط الالكتروني :

<https://kirkuknow.com/ar/news/6668>

٤- علي جواد وعارف يوسف، "برلمانيات العراق: الأقليات الدينية تواجه هيمنة

الأحزاب الكبيرة"، وكالة الأناضول، ٢٥/٤/٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٨/٢١

على الموقع الالكتروني <https://bit.ly/3rfea1O>.

٥- نظام الكوتا.. هل يلبي طموح المسيحيين خلال انتخابات العراق؟ منشور

بتاريخ ٢٠٢١/٨/٤ تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢، على الموقع الالكتروني

<https://www.skynewsarabia.com>

٦- سليم جوي، "تهجير مسيحي الموصل: العراق إلى أربعة أجزاء، مقال منشور